

تفعيل الصناعة التحويلية في ظل الاستفادة من مقومات التكامل المغاربي-دراسة تحليلية لواقع

الصناعة التحويلية الجزائر، تونس، المغرب

Activating the manufacturing industry in light of the benefits of the Maghreb integration - Analytical study of the reality of the manufacturing industry Algeria, Tunisia, Morocco

أ.د حشماوي محمد
جامعة الجزائر 03
mhachemaoui@yahoo.fr

أ. بن موسى بشير¹
جامعة الجزائر 03
Bm38.bachie@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/10/06

تاريخ القبول: 2018/09/21

تاريخ الاستلام: 2018/06/02

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء إمكانية التنويع الاقتصادي بدول المغرب العربي نتيجة المقومات التي تزخر بها دول المنطقة المغاربية وذلك من خلال استغلالها وتوظيفها للحصول على تحسين تنافسية الصناعة التحويلية عن طريق وفورات الحجم وذلك من خلال استعراض بعض المؤشرات التي تعكس طبيعة قطاع الصناعة التحويلية بالمنطقة المغاربية ودورها في التنمية الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: . الصناعة التحويلية، السوق المغاربية، التكامل الاقتصادي.

تصنيف JEL: C4, L6, D56

Abstract:

This study seeks to highlight the possibility of economic diversification in the Maghreb countries as a result of the characteristics of the countries of the Maghreb region by exploiting them and exploiting them to improve the competitiveness of manufacturing through economies of scale and by reviewing some indicators that reflect the nature of the transformational industry sector in the Maghreb region and its role In development

Key words: Manufacturing industry, Maghreb market, economic integration

Classification JEL : : C4, L6, D56

¹. أحمد بن موسى، Bm38.bachie@gmail.com

مقدمة:

تمثل الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الأداة الأكثر فعالية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معادلات نمو سريعة وتوفير إمكانية متزايدة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح وتقلص المسافات الاقتصادية وبالشكل الذي يفرض على الاقتصادات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو، خاصة الدول النامية التي تفتقر اقتصاداتها إلى التنوع، واعتمادها على المدخلات البترولية، التي تشهد في الآونة الأخيرة تقلبات في أسعارها حيث أن تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع صيف 2014 والتي وصلت إلى أقل من 84 دولار للبرميل، ما يعني انخفاضاً نسبته 20% مقارنة بشهر يونيو الماضي. ولهذا أصبحت الضرورة ملحة لهذه الدول لكي تعمل على تنوع مداخيلها، في إطار تكامل اقتصاداتها، واستغلال مقوماتها. لأن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الإنتاجية ولارتقاء المنتج المحلي إلى المستوى التنافسي العالمي.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تساؤل رئيسي حول هذه الدراسة:

ماهي الآثار الناجمة عن تكلفة عدم التكامل المغربي في تفعيل الصناعات التحويلية- دراسة تحليلية لقطاع الصناعة

التحويلية-

وستتناول من خلال هذه الدراسة النقاط التالية:

أولاً: تعريف الصناعة التحويلية وتصنيفاتها

ثانياً: السمات الرئيسية للصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

ثالثاً: دور الصناعة التحويلية في اقتصاديات بعض دول المغرب العربي

رابعاً: مقومات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

خامساً: معوقات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

المحور الأول: أولاً: تعريف الصناعة التحويلية وتصنيفاتها

يعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً في مصنع أو في بيت العامل وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة ويتضمن، هذا القطاع العديد من الصناعات المختلفة من، بينها صناعة الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية والكيمياوية البتروكيماوية والصناعات الكهربية الإلكترونية وصناعة المعدات الرأسمالية ووسائل النقل وغيرها¹

ويعرفها أيضاً بعض الباحثين بأنها " عملية يتم فيها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعاً وإشباعاً لحاجات الانسان ورغباته، كأن نحول القطن الخام إلى المنسوجات القطنية، ونحول الحديد الخام إلى مكائن وآلات حديثة². وهذه الفعاليات الإنتاجية التي تخص الصناعة تختلف تبعاً للدول وتبعاً للباحثين.

يظهر أن تحديد مفهوم الصناعة فيه شيء من الاختلاف والتعقيد بين جمهرة الباحثين وكذلك بين الدول المختلفة، فيما بينها نجد أن التصنيف الألماني والروسي مثلاً يعتبر نشاط التعدين أو استخراج المعادن من الصناعة. كما نلاحظ أن هناك دولاً أخرى لا تتضمن الصناعة فيها نشاط التعدين. فالصناعة بالمفهوم الأمريكي مثلاً تقتصر على ما هو معروف بالصناعة التحويلية (Manufacturing

(Industry) التي تتضمن معالجة المواد الخام لزيادة قيمتها وجعلها أكثر ملائمة لإشباع حاجات الانسان ورغباته، أما التعدين فيعتبر من الأنشطة الاقتصادية الأولية (Primary Industry) وهو يختلف عن الصناعة في أنها تتضمن عمليات الاستخراج المباشر للخدمات من البيئة الطبيعية. كذلك نجد أن بعض الدول قد تجمع الصناعات الحرفية والصناعات الآلية تحت عنوان الصناعة. كما يلاحظ في المصادر الإنجليزية والأمريكية اختلافاً بين مصطلح الصناعة ومصطلح الصناعة التحويلية، إذ يشمل الأول معنى أوسع من الثاني الذي يقتصر على أنشطة معينة³.

ويعتبر التصنيف القياسي الدولي (ISIC) للأنشطة الصناعية من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي: 4

التعدين والمقالع

الصناعات التحويلية.

الكهرباء والماء

وبموجب هذا التصنيف فإنه تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي: 5

صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.

صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الأثاث.

صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.

صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.

صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم)

صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.

صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.

الصناعات التحويلية الأخرى.

المحور الثاني: ثانياً: السمات الرئيسية للصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

تمتاز الصناعة التحويلية المغربية بجملة من الخصائص من أبرزها:⁶

1 - عدم التنسيق والتكامل فيما بينها، ويعتبر هذا من أهم سماتها سواء كان هذا التكامل أفقياً أو عمودياً، لأن التخطيط في هذا المجال من أجل إقامة المشاريع الصناعية يتخذ على صعيد قومي، وهو ما ينعكس بالسلب على نمط التصنيع في الدول المغربية، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح التكامل الأفقي والعمودي:

• التكامل الأفقي Horizontal Integration :

وهو جمع المشروعات التي تنتج نفس الصنف من السلعة أو الخدمة وجعلها تحت رقابة موحدة، وتصنف العملية بأنها تكامل أفقي. إن الرغبة في الهيمنة على السوق، هي بلا ريب من الدوافع التي تقضي إلى التكامل الأفقي، وعندما يكون عدد من المشروعات التي تنتج مادة واحدة أو منتجات متماثلة مجتمعاً واحداً، فإن المنافسة سوف تقل وسوف تستطيع المجموعة المتحدة أن تمارس سيطرة أوسع على السوق، بسبب هذا التكامل تكون نسبة كبيرة من مجموع العرض في السوق قد أصبحت تحت سيطرتها.

• التكامل العمودي Vertical Integration :

وهو الاندماج بين مشروعات تتعاطى مختلف المراحل للعملية الإنتاجية، فإن ذلك يعني التكامل العمودي. وهو "عمودي" بمعنى أن الانضمام هو التحرك إلى الأعلى أو الأسفل من العملية الإنتاجية التي تبدأ من الاستخراج إلى التوزيع. ويصنف التكامل العمودي عادة إلى:

- التكامل الخلفي Backward Integration

- التكامل الأمامي Forward Integration

- 2 - ارتفاع كلفة الإنتاج الصناعي، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية، مما جعل الصناعة في هذه الدول تفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، ويرجع سبب هذا إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج المستوردة، والناجم عن التضخم العالمي لأن الصناعة المغاربية تعتمد وبشكل كبير على هذه المستلزمات
- 3 - تتميز الصناعة التحويلية المغاربية بتدني مستويات الإنتاج الفعلي نتيجة لانخفاض مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية. كما أن هناك أسباباً أخرى تجعل الوحدات الإنتاجية تنتج بمستوى أقل من المستهدف منها، ومن هذه الأسباب شحة النقد الأجنبي وكذلك بسبب القيود الإدارية أو حتى غياب التنظيم وحسن إدارة المشروعات الصناعية.
- 4 - عدم استقلالية الصناعة العربية ومن ضمنها المغاربية، لأنها تعتمد في الكثير من حلقاتها على الصناعات العالمية، والتي تحتكرها تقنياً ومالياً الشركات متعددة الجنسية، وهذا ما تشير إليه العديد من المؤشرات الدولية ومن أبرزها حجم استيراد المستلزمات السلعية، والسلع المصنعة التي تدخل في الإنتاج الصناعي.
- 5 - كان التطور البسيط الذي رافق إنتاج الصناعة التحويلية العربية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها العديد من الدول المغاربية في ذلك الوقت، إلا أن الطلب المحلي زاد بمعدلات تفوق الزيادة المحققة في الإنتاج مما أدى إلى اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي من أجل سد هذه الفجوة وتلبية احتياجات الطلب المحلي من تلك المنتجات
- 6 - اتسمت بعض استراتيجيات التصنيع في الدول المغاربية بالنظر إلى العملية التصنيعية من منظور جزئي وعدم ربطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا الخلل في التشابك أدى إلى الجهل بالطاقة الاستيعابية للأسواق، وأيضاً عدم دقة المعايير المستخدمة في التصنيع، مما سبب في عدم إتباع سياسات استهلاكية منبثقة من الاحتياجات الأساسية للدول، وهذا بدوره أدى إلى تخلف الإنتاج الصناعي العربي، وشل قدرته الإنتاجية المتاحة، ودفع بالعديد من الدول العربية ومن بينها المغاربية إلى الاستيراد من الأسواق الخارجية⁷.

المحور الثالث: دور الصناعة التحويلية في اقتصاديات بعض دول المغرب العربي

1 - مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول المغرب العربي.

الجدول رقم (01): نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وتونس والمغرب للفترة (2010-2016)

السنوات	الدول	الجزائر	تونس	المغرب
2010		3.43	16.73	14.25
2011		3.57	17.03	13.67
2012		3.68	14.65	14.77
2013		4	15.89	14.34
2014		4.64	15.61	14.46
2015		4.33	14.39	16.06
2016		5.69	14.99	15.85

المصدر: من إعداد الباحث بناءً عن التقرير العربي الموحد للسنوات متفرقة

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ضئيلة مقارنة بنظيراتها من دول المغرب العربي حيث تساهم بـ 3% في الناتج المحلي الإجمالي فقط، على عكس تونس التي نسبة مساهمتها 16.73% وكذلك المغرب بنسبة 14.25% وذلك في سنة 2010، إذ حققت الصناعة التحويلية ارتفاع نسبي في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر في السنوات الأخيرة أما فيما يخص تونس والمغرب فكانت تتصف نسبة المساهمة للصناعة التحويلية بتذبذب بين ارتفاع وانخفاض في السنوات الأخيرة. كما هو موضح.

2 - صادرات الصناعة التحويلية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات لبعض دول المغرب العربي.

الجدول رقم (02): نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات للجزائر وتونس والمغرب للفترة (2010-2016)

السنوات	الدول	الجزائر	تونس	المغرب
2010		2.0	76.0	66.0
2011		2.5	75.6	66.0
2012		2.0	73.0	66.0
2013		2.4	73.1	65.0
2014		3.4	73.1	66.1
2015		4.7	76.5	69.4
2016		4.0	77.00	68.8

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على التقرير العربي الموحد متفرقة

تمتلك السلع الصناعية التحويلية حصة الأسد في الصادرات الإجمالية لتونس إذ حققت نسبة 76.0% في سنة 2010، لتتخفف في السنوات الموالية لها حتى تصل بنسبة 73.1% في سنة 2014 لترتفع النسبة إلى " 77.00% في 2016، تليها المغرب التي تحتل السلع الصناعية التحويلية لها في إجمالي صادراتها نسبة 68.8% لسنة 2016 إذ لاقت ارتفاع طفيف من سنة 2010 إلى سنة 2016 كما هو موضح في الجدول أعلاه، على عكس الجزائر التي حققت السلع الصناعية التحويلية لها في إجمالي صادراتها على مدى السنوات الست الأخيرة نسبة جد ضئيلة تتمثل في 2.0% في سنة 2010 إذ ترتفع بشكل تدريجي لتصل لنسبة 4.0% في سنة 2016.

سجل مؤشر تنوع الصادرات لتونس معدل 0.59 في عام 2016 والذي يدل على وجود مستوى مرتفع نسبياً من التنوع في الصادرات حيث تشكل أكثر من 12 منتجاً حوالي 75% من إجمالي الصادرات. وأهم هذه المنتجات هي الملابس الجاهزة وغير الجاهزة التي شكلت نسبة 15.8% من إجمالي صادرات تونس، تليها الكابلات والأسلاك المعزولة بنسبة 11.5% ثم النفط الخام بنسبة 4.2%، والأسمدة بنسبة 4% بالإضافة إلى شاشات الفيديو ومنتجات زراعية مثل زيت الزيتون والتمرور.⁸

سجل مؤشر تنوع الصادرات للمغرب معدل 0.64 في عام 2016 والذي يدل على وجود درجة متوسطة من التنوع في الصادرات. وعلى الرغم من استئثار ست منتجات بما يقارب 60% من الصادرات الكلية، إلا أن النسبة المتبقية تتوزع على أكثر من 20 نوع من المنتجات. أما أهم المنتجات التصديرية فتتقدمها السيارات بحصة 13.7% من إجمالي الصادرات، تليها الأسلاك المعزولة وحصتها (10.8%، والملابس والمنسوجات (9.8%)، والأسمدة (9.3%) والأسماك والمنتجات البحرية (5.3%)، بالإضافة إلى المنتجات التعدينية والخضار والفواكه.⁹

حيث توزعت صادرات الجزائر لسنة 2014. إلى 11.5% من الصادرات الكلية للمواد الغذائية، تليها الصادرات من المواد الاستهلاكية الغير غذائية بنسبة 0.63% من الصادرات الكلية ثم تأتي بعدها معدات وتجهيزات صناعية التي حققت نسبة 0.53% من الصادرات الجزائرية. إذ أن باقي نسبة الصادرات تحصلت عليها المواد الوسيطة نصف المواد بنسبة 83.6%.¹⁰

3 - القيمة المضافة للصناعة التحويلية لبعض دول المغرب العربي.

الجدول رقم(03): القيمة المضافة للصناعة التحويلية للجزائر وتونس والمغرب للفترة الممتدة (2010-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الدول	الجزائر	تونس	المغرب
2010	6727	6660	14522	
2011	7324	6960	15714	
2012	7522	6656	14971	
2013	7775	6678	16564	
2014	8325	6761	18050	
2015	7158	6212	16254	
2016	8884	6309	16430	

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنوات متفرقة

تحقق الصناعة التحويلية قيمة مضافة معتبرة في تونس والجزائر مقارنة بالمغرب في السنوات الأخيرة كما أنها ترتفع بشكل طفيف من سنة 2010 إلى سنة 2016 بالنسبة لتونس بحيث حققت 6660 مليون دولار في سنة 2010 وفي سنة 2016 حققت 6309 مليون دولار. أما فيما يخص الجزائر فحققت قيمة مضافة تقدر بـ 6727 مليون دولار في سنة 2010 لترتفع هذه القيمة إلى 8325 مليون دولار في سنة 2014 حتى تحقق انخفاضاً في سنة 2015 وتقدر القيمة المضافة في هذه السنة بـ 7158 مليون دولار لترتفع مرة أخرى بقيمة 8884 مليون دولار في سنة 2016. وحققت المغرب قيمة مضافة للصناعة التحويلية في سنة 2010 تقدر بـ 14522 مليون دولار لتواصل الارتفاع في قيمها حتى تصل لـ 18050 مليون دولار في سنة 2014، لتتخفف في السنتين الآخريتين إلى 16430 مليون دولار.

4 - القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي لبعض دول المغرب العربي
الجدول رقم (04): نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
للجزائر وتونس والمغرب للفترة الممتدة (2010-2016)

الوحدة: %

الدول	الجزائر	تونس	المغرب	السنوات
	5	14.9	14.1	2010
	3.6	16.9	14.5	2011
	4	15.0	14.0	2012
	4	15.9	14.3	2013
	4.1	15.6	14.5	2014
	4.3	15.6	14.3	2015
	5.5	15.0	15.9	2016

المصدر: من اعداد الباحث بناء على التقرير العربي الموحد لسنوات متفرقة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية تختلف باختلاف موارد الدول محل الدراسة فنجدها منخفضة ولا تتعدى 6% في الدولة النفطية كالجزائر بينما في تونس والمغرب تتراوح بين 13%، 16% والمتمثل في مساهمة الصناعات المعملية البسيطة التي تفتقر الى التطور التكنولوجي

المحور الرابع: مقومات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

1 - رأس المال:

المقصود برأس المال باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج ليس مجرد النقود المستخدمة في العمليات الإنتاجية أي رأس المال القيمي، بل يشمل أيضاً سائر السلع الوسيطة الناتجة من تفاعل عنصر العمل وعنصر الطبيعة والمخصصة للاستخدام في إنتاج سلع أخرى أو ما يسمى برأس المال العيني أو رأس المال الثابت، وهذا يشمل أبنية المصانع والآلات والمكائن ووسائل النقل والمواد الأولية، ويأتي توافر رأس المال عادة من مصدرين هما الادخار والاستثمار¹¹

2 - القوى العاملة:

القوى العاملة عنصر مهم في جميع العمليات الصناعية، إلا أن دور هذا العنصر في اختيار موقع الصناع يختلف من صناعة إلى أخرى ومن مصنع إلى آخر. ففي بعض الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة وسائط النقل والغزل والنسيج يجري استخدام أعداد كبيرة من العمال، بينما تتطلب صناعات أخرى أعداد قليلة من اليد العاملة، وتحتاج بعض الصناعات عمالاً على درجة عالية من الخبرة الفنية كصناعة العدسات والساعات والمجوهرات الثمينة، في حين لا تشترط صناعات أخرى عمالاً بمهارة عالية كصناعة مواد البناء مثلاً. وفي المناطق المزدحمة بالسكان في الدول النامية والمتخلفة من السهل الحصول على العدد المطلوب من العمال غير الماهرين ولكن من الصعوبة الحصول على العدد المطلوب من العمال المتدربين. إن اختيار موقع الصناعة في مناطق توافر العمال أو في المناطق الحضرية يوفر على أصحاب العمل إنفاق رأس المال الواجب إنفاقه لأغراض الإسكان ومشاريع الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم وخدمات النقل والمواصلات... الخ، وهذا يعني أن عدم توافر الخدمات المذكورة أو ما يعرف أيضاً بالبنية التحتية الأساسية يزيد من رأس المال المطلوب لإقامة المشاريع الصناعية. وهذه ناحية مهمة جداً بالنسبة للأقطار المتخلفة أو النامية التي تعاني معظم أقاليمها من ندرة الخدمات المذكورة. فعليه يفضل هذا من إقامة المؤسسات الصناعية في المدن حيث تتوفر الخدمات الاجتماعية

الجدول رقم (05):نسبة العمالة في دول المغرب العربي للفترة (2010-2015)

2015			2014			2010			الدول
الخدمات	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	الزراعة	
47.7	32.5	19.6	47.7	32.5	19.8	55.2	33.1	11.7	الجزائر
47.4	29.6	22.7	47.4	29.6	23.0	46.1	28.4	25.5	المغرب
48.5	32.1	19.3	48.5	32.1	19.4	18.8	30.6	20.06	تونس

المصدر: من اعداد الباحث بناء على التقرير العربي الموحد لسنة 2015، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول تدي العمالة من سنة 2010 إلى 2015 بالجزائر، بحيث سجلت العمالة في القطاع الصناعي لسنة 2010 33.1%، لتتخفف إلى نسبة 32.5% في سنة 2015 على عكس تونس والمغرب التي حققنا تطور للعمالة في القطاع الصناعي من سنة 2010 إلى 2015.

إذ حققت المغرب نسبة عمالة تقدر ب 28.4% في سنة 2010، لترتفع إلى 29.6% في سنة 2015، وكانت الصدارة لتونس بين هذه البلدان إذ تقدر نسبة العمالة في القطاع الصناعي لها لسنة 2010 ب 30.6% لترتفع إلى 32.1% في سنة 2015.

والملاحظ أيضاً أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي متدنية مقارنة بقطاع الخدمات في الدول الثلاث. وهذا ما يدل على عدم استغلال العمالة استغلالاً جيداً في القطاع الصناعي وهذا الأخير الذي من خلال خصائصه يوفر فرص العمل ويساهم في تسريع التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

الجدول رقم (06): مؤشرات البطالة في دول المغرب العربي لسنة 2015

الدولة	نسبة البطالة	نسبة الجامعيين بين العاطلين	نسبة العاطلين طالبي العمل لأكثر من سنة
الجزائر	11.2	14.3	60.8
المغرب	9.7	18.9	65.3
تونس	15.4	31.2	71.9

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير العربي الموحد لسنة 2016

من خلال الجدول (4-2) يتضح أن لدول المغرب العربي مقومات بشرية مؤهلة عاطلة على العمل نتيجة عدم تنوع اقتصادات هذه الدول، واستغلال معروض العمل الذي يعمل على انخفاض التكلفة الإنتاجية.

3- السوق

يعتبر السوق عنصراً رئيسياً من عناصر التوطن الصناعي، أي من ضمن العوامل المهمة للصناعة وبصورة خاصة بالنسبة لتلك الصناعات التي تبلغ تكلفتها نقل منتجاتها إلى الأسواق نسبة عالية من جملة تكلفتها النهائية، لأنه إذا كانت تكلفة المنتجات إلى المستهلك أكثر من تكلفة نقل خاماتها إلى المصنع، يكون في هذه الحالة من الأفضل أن تقام المصانع قرب المستهلك، سواء كان المستهلك مجتمعاً بشرياً أو صناعات مكملة للصناعات الأساسية.

ولو أمعنا النظر إلى السوق في الاتحاد المغربي فسنجد أنه لا يزال يستورد الكثير من المنتجات المصنعة من الخارج، ومعنى هذا أن الطلب الداخلي على السلع المصنوعة وحجم السوق الداخلية في الاتحاد المغربي كبيراً فلو نمت الصناعة المغربية بحيث تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن إنتاجه محلياً من المنتجات المصنوعة التي تستهلكها السوق المحلية ويستوردها الاتحاد المغربي من الخارج، فإن هناك سوق خارجي مفتوحة أمام الفائض من احتياجات السوق الداخلية في دول الاتحاد المغربي¹²

4- المواد الأولية:

المواد الأولية أو المواد الخام هي المواد التي تصنع منها حاجات الإنسان المتنوعة وهي إما أن تكون بشكل مواد أولية زراعية أو حيوانية أو نباتية أو معدنية أو اصطناعية أو صناعية. إن توفر المواد الأولية يعتبر من المقومات الأساسية للتنمية الصناعية في أي قطر وبالرغم من أهمية توافر المواد الأولية، نجد أن الباحثين قد اختلفوا في تقويم هذه الأهمية، إذ يرى فريق منهم إن توفر المواد الأولية المحلية عنصر فعال في عملية التنمية الصناعية، في حين يرى الفريق الآخر أنه يعتبر عاملاً مهماً ولكنه ليس أساسياً في هذه المجال¹³.

5- البنية التحتية الأساسية¹⁴

إن إنشاءات مرافق البنية الأساسية في البلدان تهدف إلى توسيع العلاقات الاقتصادية بين المناطق والأقاليم وتقوية علاقة القرية بالسوق وانحلال الاقتصاد الطبيعي، كل ذلك يسهل ويعجل في تكوين السوق المحلية وتوسيعها، كما يخلق الظروف الملائمة لاستخدام وسائل

الإنتاج الحديثة. ويمكن حصر استخدام سكك الحديد في إحدى عشر دولة عربية فقط، ويبلغ طول سكة الحديد نحو 22 ألف كيلومتر منها 8 آلاف كيلومتر في تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. أما سكك الحديد في دول المغرب العربي يمكن حصرها على النحو التالي:

أ - سكة حديد المغرب، تربط تونس والجزائر والمغرب.

كما إن من أبرز الطرق البرية هي:

طريق البحر المتوسط من الإسكندرية، طرابلس، تونس، الجزائر، الدار البيضاء، نواكشوط

6 - الظروف الاجتماعية والسياسية:

تدخل الدولة في ظل النظام الرأسمالي في النشاط الصناعي وفي تحديد المواقع الصناعية تدخلاً مباشراً بعوامل استراتيجية واقتصادية واجتماعية متداخلة، وذلك بهدف ضمان إنتاج سلع استراتيجية ضرورية وفي مناطق معينة مأمونة من البلاد. وهذا ما يحدث غالباً أثناء الحروب، حيث تدخل الدولة بنفسها بإنشاء الصناعات العسكرية الاستخراجية في أقاليم خاصة. والحقيقة إن دور الدولة المباشر في النشاط الصناعي وفي تحديد المواقع الصناعية يكون أكثر جلاء في الأقطار التي يسيطر فيها القطاع العام على الصناعة وتتبع الدولة سياسة التخطيط المبرمج في مجال التنمية الصناعية. فمثلاً المشاريع التي قامت في ليبيا والجزائر تعكس لنا بوضوح تدخل الدولة المباشر في عملية التوطن الصناعي.

7 - المياه والأرض والمناخ

من المعروف أن كميات المياه المتوفرة المياه السطحية والمياه الجوفية تختلف من منطقة لأخرى ومن فصل لآخر وضمن منطقة معينة وأخرى، ولهذا العامل أهمية خاصة بالنسبة للصناعات التي تستهلك مقادير كبيرة من المياه ودور المياه في اختيار الموقع الصناعي من كونه مادة رخيصة. فالمياه عنصر أساسي وضروري لكافة الصناعات وخاصة الصناعات الاستراتيجية الكبرى التي تستخدم قدراً كبيراً من الطاقة والحرارة لذلك نجد أن مصانع الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية تتوطن على امتداد الأنهار والبحيرات والبحار. أما فيما يتعلق بالأرض فهناك العديد من الصناعات التي تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض لإقامة المنشآت الصناعية وملحقاتها من مخازن ومستودعات ومشاريع تنقية المياه وتوليد الطاقة وغيرها.

8 - الموقع الجغرافي

ونعني بذلك أن الدولة قد تتمتع بموقع جغرافي مناسب، أي وجودها مثلاً بالقرب من الطرق البحرية، أو بالقرب من الأسواق العامة. إن موقع بلد أو منطقة ما بالنسبة إلى البلدان الأخرى أو بالنسبة إلى اليابسة أو المسطحات المائية له تأثيره في تطور وازدهار الصناعة فيها باعتبار المناطق المجاورة لها. ويمكن القول إن كافة دول المغرب العربي تقع على مسطحات مائية واسعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

كما أن هذا الموقع الجغرافي يجعلها نقطة أو مركز الوصل بين أوروبا وأفريقيا، بل أيضاً بين معظم قارات العالم وأفريقيا¹⁵.

المحور الخامس: معوقات الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي

إلى جانب الأوضاع التي تمر بها المنطقة وحالة عدم اليقين الناجمة عنها تأثيراتها على الاستثمارات الصناعية فإن الصناعات التحويلية في العالم العربي تواجه بشكل عام معوقات بنيوية. وهناك العديد من المشكلات المشتركة للصناعات التحويلية في العالم العربي، حيث هناك تباين وتفاوت في حدتها بين دولة وأخرى، ومن أهم المعوقات التي تختلف بين دولة وأخرى:¹⁶

- قدم التقنيات المستخدمة، وببطء تحديث المكون التكنولوجي للصناعة.
- ضعف مطابقة المنتجات والسلع للمواصفات العالمية.
- ضعف التمويل اللازم للمشروعات الصناعية.
- عدم مواءمة المنتجات الصناعية المنتجة لاحتياجات الأسواق.
- ضعف الكفاءة الإنتاجية والتسويقية.
- وجود تشابه كبير في الهياكل الإنتاجية العربية وضعف التشابك بين الشركات والمصانع العربية، مما يؤثر على مجالات التسويق، وكذلك على مجالات التوسيع والتطوير.
- ضعف البنى التحتية والنقص الكبير في إقامة المدن والمراكز والمناطق الصناعية.
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب تكاليف الطاقة والنقل، علما أن أسعار النفط الحالية انخفضت كثيرا عن السابق، مما يساهم في تخفيض التكاليف وتشجيع الاستثمار في الصناعة.
- ارتفاع تكاليف التصدير، خصوصا بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بسبب الأعباء الجمركية وغير الجمركية.
- وقف التصدير إلى أسواق عربية تقليدية بسبب الاضطرابات التي تشهدها، مثل سوريا وليبيا.
- ندرة الكفاءات الصناعية وضعف الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي التخصصي.
- ضعف أو غياب مراكز الدعم الصناعي والخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية.
- توسع انتشار المنافسة الغير المشروعة.
- بيئة العمل الغير مهيئة للابتكار والإبداع في العديد من الدول العربية.
- ضعف البيئة الاقتصادية المواتية للاستثمار.
- اختلاف نظم الاستثمار بين الدول العربية.

كما لكل من الدول العربية مشكلاتها الصناعية الخاصة بها والتي تنعكس بفعل الظروف التشغيلية والبيئة التي تعمل فيها والأسواق التي توجه إليها منتجاتها.

خلاصة:

من خلال عرض ماسبق من مقومات الصناعة التحويلية بدول المغرب العربي والمتمثلة في الموارد الطاقوية ورؤوس الأموال بالنسبة للدول النفطية، وكذا المقومات كالمعادن والفوسفات والثروة الزراعية و السمكية التي تزخر بها المنطقة، بالإضافة الى اليد العاملة النشطة، والتعداد السكاني الذي يعرف نمو مستمر ، يؤدي بنا الى التفكير في تفعيل قطاع الصناعة التحويلية الذي يشهد نمو ضعيف رغم الإمكانيات المتاحة لدى دول المنطقة، وهذا من خلال رفع التجارة السلعية البينية بين الدول المنطقة في اطار التكامل من خلال الاستفادة من السوق الذي

يؤدي بدوره الى زيادة الطلب وبالتالي تحقيق وفورات الإنتاج، بالإضافة الى تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال انخفاض تكلفة المواد الأولية من دول الجوار، والعمل على توحيد تعريفات جمركية اتحاة السلع كارج التكتل مما يؤدي الى رفع سعرها مقابل السلع المحلية .

ومن نتائج الدراسة نلاحظ أن بعض السلع الصناعة التحويلية عرفت نمو كالمنتجات الغذائية، وصناعة المنسوجات وبعض الصناعات الأخرى، الراجع الى تطور المنتجات الزراعية التي تمثل مدخلات لقطاع المنتجات الغذائية، والاستفادة من المستخرجات البترولية والثروات الطبيعية كالمعادن وفوسفات والالمنيوم.

وفي الأخير لا بد لدول المغرب العربي العمل على تفعيل التكامل الصناعي

الاحالات المراجع

- 1 - أحمد حبيب، مبادئ الجغرافي الصناعية، ج1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1972، ص 8.
- 2 - إبراهيم شريف، وآخرون، جغرافية الصناعة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1982، ص 12.
- 3 - أحمد حبيب، مرجع سابق، ص 9.
- 4 - محمد إبراهيم سعدي الراعي، دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين (تحليل ورؤية نقدية)، وزارة الاقتصاد الوطني إدارة الدراسات والتخطيط، إصدار رقم 17، 2003، ص 11.
- 5 - محمد إبراهيم سعدي الراعي، مرجع سابق، ص 11.
- 6 - محمد عزيز: فصول في التكامل الاقتصادي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1982، ص 147.714
- 7 - إسماعيل صبري عبد الله: التنمية من منظور المشروع الحضاري، مجلة المستقبل العربي، العدد 269، يوليو، 2000، ص 149
- 8 - هيئة الأمم المتحدة، الاسكوا، تونس، 2016
- 9 - هيئة الأمم المتحدة، الاسكوا، المغرب، 2016
- 10 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، 2014، www.andi.dz
- 11 - أحمد حبيب رسول: جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 60
- 12 - حوسين مصباح العلام، مرجع سابق، ص 74
- 13 - أحمد حبيب رسول، مرجع سابق، ص 53.
- 14 - محمد أحمد عقله المؤمني وآخرون: التنمية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 1998، ص 52 .
- 15 - محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 13
- 16 - دائرة البحوث الاقتصادية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد العربية، نحو اعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية، يناير 2016، ص 23 24.